قمة مسقط تشهد اقرار السوق الخليجية المشتركة والإتحاد الجمركي

اليمن يتطلع إلى خطوات إيجابية لتفعيل مشاركته في مؤسسات المجلس

• يشكل التعاون والتكامل الخليجي المشترك طموحاً لكل افراد وشعوب دول الخليج والجزيرة العربية، نظراً لما يشكله من وحدة عربية اقليمية، ويمثل استجابة لتطلعات ابناء المنطقة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين، اضافة الى توثيق الروابط بين شعوبهم، في ظل مجموعة التحديات التي فرضتها عدد من المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية:

عبدالفتاح الأزهري

○ وتعوّل الجمهورية اليمنية كثيراً على القمة الخليجية الـ ٢٨ والتي ستعقد اواخر الشهر القادم بالعاصمة العمانية مسقط، على التقدم خطوات ايجابية باتجاه تفعيل مشاركة اليمن في المؤسسات الخليجية الاخرى، وصولاً الى انضمامها الكامل لعضوية دول المجلس..

وحققت العلاقات التاريخية اليمنية- الخليجية خطوات متقدمة خلال الحقب الماضية بما جعلها اكثر متانة وقوة مما مضى، وذلك بعد انضمامها الى عدد من مؤسسات المجلس مثل الصحة والتعليم والعمل والشباب والرياضة.. ثم ما تلاه لاحقاً مما حققته باتجاه التكامل الاقتصادي والذي يستشف محفزاته من الاستقراء الأمثل لمستقبل افضل يقوم على مبدأ تعزيز جسور التعاون والتوحد البناء.. يدفعه في ذلك ما حققته اليمن في فترات قصيرة من نقلات نوعية للدولة الحديثة القائمة على الامن والاستقرار والنهج الديمقراطي الذي باتت معه تمثل رقماً مهماً وفاعلاً في المنطقة بدورها الايجابي..

دعم التنمية

وكان فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وضمن مشاوراته واتصالاته المستمرة قد بعث الاسبوع الماضي برسائل الى اشقائه ملوك وحكام دول الخليج عبر الجولة التي قام بها وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي والتي اعتبرها مراقبون انها حملت رؤية يمنية لإحداث نقلة هامة في العلاقات اليمنية-الخليجية والتي وجدت مردوداً ايجابياً يستشف من تأكيدات قادة دول الخليج على تطوير علاقات الإخاء والتعاون المشترك خاصة ادماج اليمن اقتصادياً من خلال دعم جهود التنمية وبرنامج الاصلاحات القائمة.

ويرى ساسة ومثقفون يمنيون وخليجيون ضرورة وضع رؤية واضحة لعملية تأهيل اليمن للاندماج في مجلس التعاون الخليجي وتطوير علاقات التعاون والشراكة بين اليمن ومجلس التعاون وصولاً الى الاندماج الكامل.. حيث لاتوجد اي عوائق سياسية او ثقافية او اجتماعية تحول دون اندماج اليمن في المنظومة الخليجية.. بل ان هناك العديد من القواسم المشتركة التي تجمع بين اليمن واشقائها في الخليج والتي تعطي زخماً لقضية اندماجها في بوتقة اقليمية واحدة، وتذهب دراسات وبحوث يمنية وخليجية الى التأكيد على ضرورة العمل على احتضان اليمن مع التأكيد ان ذلك هو الطريق الاساسي لتأسيس قاعدة راسخة للامن في الخليج والتحذير من صعوبة ايجاد استقرار اقليمي كامل دون وجود اليمن.

رؤى جديدة

○ وفي المحصلة تبرز مؤشرات ايجابية مبشرة تجاه العلاقات اليمنية الخليجية المستقبلية وفق منظور جديد ورؤى تحمل آفاقاً اوسع، وفي مقدمتها ان هناك حرصاً لدى القيادة السياسية في كل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي على تفعيل مجالات التعاون والشراكة، كما ان هناك ايضاً استشعاراً للمكاسب المرجوة من اندماج اليمن في مجلس التعاون وانطلاقاً من ذلك فقد تم الشروع بخطوات تسير بشكل جيد ووتيرة متناغمة مع قرارات القمم الخليجية، ابتداءً من قمة مسقط في عام ٢٠٠١م التي اقرت انضمام اليمن الى العديد من منظمات مجلس التعاون، مروراً بقمة ابوظبي المنعقدة في ديسمبر ٢٠٠٥م والتي اتخذ منها القرار الاستراتيجي المتمثل بإعداد اليمن للاندماج في مجلس التعاون بحلول عام ٢٠١٥م، وتضمن القرار دعم المشروعات التنموية والبنى التحتية في الجمهورية اليمنية، وبناء على مقررات تلك القمة تم عقد لقاء وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي واليمن في مارس ٢٠٠٦م بمقر الامانة العامة للمجلس، والذي خرج باتفاق على تنفيذ برنامج عملي يسير بشكل منظم ومبرمج لتنسيق الجهود على مستوى الحكومات والقطاع الخاص في كل من اليمن ودول المجلس، بدأ من خلاله تشكيل فريق فني من الطرفين بمن فيهم مسئولو الصناديق بدول مجلس التعاون الخليجي، والذي عقد اجتماعات عدة وفقاً لجدول زمني متفق عليه بهدف دراسة الاحتياجات التمويلية للاقتصاد اليمني، واقرار مشروعات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م.. كما تمخض عنه انعقاد المؤتمر لدول المانحين برعاية الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج بلندن منتصف نوفمبر من العام الماضي بمستويات رفيعة كان لدول الخليج فيه القدح المعلي، بالاضافة الى عقد مؤتمر الفرص والذي عقد بصنعاء في فبراير الماضي.. والذي هدف الى تشجيع رأس المال الخليجي على الاستثمار في اليمن.

نقلات نوعية حققتها اليمن للعب دور ايجابي في المنطقة

تنسيق الجهود بين اليمن ودول الخليج بحاجة إلى المزيد من العمل

أجندة مسقط

○ وبحسب اجندة القمة الخليجية الـ٢٨ والمزمع انعقادها في العاصمة العمانية مسقط اواخر شهر ديسمبر القادم، فانها ستشهد اقرار قادة دول المجلس لاعلان قيام السوق الخليجية المشتركة بعد استكمال متطلباتها، حيث يتوقع ان تشكل القمة بداية مرحلة جديدة لتفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي على اسس واقعية تهدف الى تكريس مبدأ المواطنة الخليجية بكافة ابعادها.

وكانت القمة الخليجية التشاورية في مايو الماضي قد تضمنت تكليف الامانة العامة لمجلس التعاون بانهاء الدراسة التحليلية لمشروع الربط المائي تمهيداً لعرضها على القمة القادمة ومتابعة الاعداد لاجراء الدراسة الاولية حول ماتم تحقيقه بشأن استخدامات التقنية النووية للأغراض السلمية التي اقرتها قمة الرياض.

اضافة الى ملفات اخرى في مجالات التعاون الاقتصادي الى جانب المواضيع السياسية الاقليمية مثل الملف النووي الايراني وقضايا فلسطين والعراق ودارفور والأوضاع في المنطقة بجانب ما يستحدث من قضايا وموضوعات تستحق ادراجها امام قمة مسقط.

واعلن الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ان الايام القليلة القادمة ستشهد سلسلة من الاجتماعات على مستوى وزراء الخارجية للتحضير للقمة القادمة والذي ستعرض عليه نتائج توصيات اجتماعات اللجان الوزارية والتي على ضوئها سوف يتم اعداد جدول اعمال القمة.

واوضح العطية ان الاجتماع التحضيري منتصف الشهر الجاري سوف ينظر في قضايا مختلفة تتعلق بالمجالات السياسية والامنية والدفاعية والاقتصادية التي تتعلق بتعزيز مسار العمل الخليجي المشترك، والنظر في المشاريع التكاملية المستقبلية بين دول المجلس، والى القضايا الاقليمية الراهنة، بالاضافة الى قضية استمرار التركيز على اهم العناوين والمتمثلة في النظر في بدء العمل بالاتحاد الجمركي، واستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، وكذا مناقشة نتائج دراسة الجدوى الاولية للبرنامج النووي المشترك ذي الطابع السلمي لدول مجلس التعاون وفقاً للمعايير الدولية التي اعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتنسيق مع الامانة العامة للمجلس، الى جانب البرنامج الزمني للاتحاد النقدي والى موضوع الربط المائي ومشروع السكك الحديدية التي ستربط بين دول مجلس التعاون.. كما ستتناول القمة ايضاً موضوع التنقل بالبطاقة الذكية، والحماية التأمينية لمواطني المجلس، الى جانب استعراض القرارات والنتائج التي توصل اليها اجتماع رؤوساء الاجهزة الامنية الخليجية فيما يتعلق بتعزيز التنسيق المشترك على صعيد مكافحة الارهاب.

خبراء «تجمع صنعاء» يهيئون للاجتماع الوزاري قبل قمة الخرطوم

القمة تبحث إنشاء المنطقة الحرة

□ صنعاء-«الميثاق»:

□ من المقرر أن يعقد في العاشر من نوفمبر الجاري بالعاصمة السودانية الخرطوم اجتماع فني لخبراء «تجمع صنعاء» بمشاركة اليمن والسودان واثيوبيا والصومال للتحضير للاجتماع الوزاري لدول التجمع والمقرر في نهاية الشهر الجاري.

وأفادت مصادر دبلوماسية مطلعة لـ«الميثاق»: أن اجتماع الخبراء سيناقش تقييم تنفيذ الاتفاقيات السابقة الموقعة بين دول التجمع ومواصلة دراسة خطوات انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الاعضاء وموضوعات أخرى تتعلق بمجالات الاستثمار ومراجعة خطط العمل المستقبلية.

كما سيناقش اجتماع الخبراء -والذي سيستمر ليومين- القضايا الاقتصادية بين دول التجمع والاتفاقيات البنكية والجمركية والتعاون في المجالات الزراعية والكهرباء والنقل بين الوزارات المعنية، وكذا آليات مكافحة التهريب وبلورتها وتقديمها لاجتماعات اللجنة الوزارية المقرر انعقادها نهاية الشهر الجاري، تمهيداً للقمة المرتقبة لقادة دول «تجمع صنعاء» أواخر ديسمبر من العام الحالي بالخرطوم.

يشار الى أن «تجمع صنعاء» يمثل مظهراً من مظاهر التحالفات السياسية في القرن الافريقي، وهو عبارة عن تجمع تحالف اقليمي أسسته ثلاث دول هي اثيوبيا والسودان واليمن، قبل انضمام الصومال ثم جيبوتي بصفة مراقب، وخرجت مسودته التأسيسية في العاصمة صنعاء في أكتوبر ٢٠٠٢م، في قمة جمعت الدول المؤسسة.

ووفقاً للبيان الختامي الصادر يوم تأسيسه فإن الغاية من انشائه تكمن في اقامة علاقات تعاون بنّاء بين دول جنوب البحر الأحمر، والقرن الافريقي وتعزيز الأمن والسلام ومكافحة الارهاب والجريمة في هذا الاقليم.. ووفقاً لدستور التجمع فإن باب العضوية مفتوحاً لكل دول جنوب البحر الأحمر والقرن الافريقي.

وجاءت فكرة انشاء «تجمع صنعاء» بمبادرة طرحتها الجمهورية اليمنية اتساقاً مع مسايرة عصر التكتلات السياسية والاقتصادية ولتحقيق معدلات التوازنات الدولية، وكذا ما يمكن أن يشكله هذا التجمع من حضور فاعل في المنطقة خصوصاً اذا ما نجح في تحقيق الاتفاقيات التي وقعها في قمه السابقة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية وغيرها من مجالات التعاون والشراكة المثمرة بين دول «تجمع صنعاء».

خليجيات

اليمن في اجتماعات التراخيص الطبية الخليجية

□ يشارك اليمن في اجتماع لجنة توحيد التراخيص الطبية لمجلس التعاون الخليجي وذلك خلال الفترة «١٤-١٥» من نوفمبر الجاري. ويناقش الاجتماع وضع مشروع القانون الجديد الموحد للطب البديل في الدول الاعضاء بمجلس وزراء الصحة لدول الخليج العربي.وذكر مدير عام الادارة العامة للمنشآت الطبية بوزارة الصحة الدكتور عاصم السماوي- أن الاجتماع سيناقش مقترحات المشروع البديل الموحد والاتفاق على المشروع بصيغته النهائية لرفعه الى الجهات المختصة في مجلس التعاون الخليجي لاعتماده واصداره.

□ □ □

أمير الكويت يطالب السلطتين التشريعية والتنفيذية بعدم تجاوز اختصاصات بعضها البعض

□ يعتبر مجلس الأمة الكويتي «البرلمان» من أعرق المجالس النيابية في المنطقة وأكثرها تجارب سياسية وديمقراطية غير أنه وفي ظل هذه الخاصية، كثيراً ما وجد نفسه في خلافات حادة مع الحكومات المتعاقبة التي كثيراً ما افضت الى استقالة الحكومة أو اعضاء منها أو حل المجلس نفسه.

ونظراً للمردودات السلبية لتلك «المشاكسات» بين البرلمان والحكومة.. حذر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح النواب والوزراء من مغبة استمرار الخلافات بين الحكومة والبرلمان.. مشيراً الى أن الشعب الكويتي يشعر بالاحباط ازاء هذه الأجواء.

وقال أمير الكويت في افتتاح الدورة البرلمانية «الثلاثاء» الماضي: «إن ما شهدناه من خلاف وتجريح واختلاق لأزمات تعصف بوحدتنا الوطنية إنما كان نتيجة لعدم احترام النصوص الدستورية وتجاوز الصلاحيات الواردة فيه».

تلك الخلافات الحادة بين الحكومة والبرلمان الذي تسيطر عليه المعارضة، كان آخر تجلياتها تعديل وزاري أجراه رئيس الحكومة الأسبوع الماضي لتجنب مواجهة مع نواب معارضين يريدون استجواب بعض الوزراء.

وقال أمير الكويت في كلمته: «إن التعاون بين السلطتين واجب دستوري ومطلب وطني، ومن الأهمية لتحقيق التعاون المطلوب أن تكون الحدود بين السلطات واضحة وأن تلتزم كل سلطة حدودها الدستورية، فلا يجوز لأية سلطة أن تتجاوز على اختصاصات السلطة الأخرى».

□ □ □

إشادة دولية بالتجربة البحرينية في مجال حقوق الإنسان

□ أشاد مشاركون دوليون في ندوة «الهجرة من منظور حقوق الانسان» -والتي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف بسويسرا- بالتجربة البحرينية في مجال حقوق الانسان والقوانين والتشريعات المعمول بها في المملكة والتي تحفظ حقوق المهاجرين والأيدي العاملة اضافة الى وجود جهات ومحاكم ولوائح وأنظمة تسهم في معالجة المشاكل والمواضيع في هذا الشأن.

وكان الوفد البرلماني البحريني المشارك في الندوة الدولية والذي استعرض تجربة بلاده في هذا المجال، قد أكد على أهمية دور المجالس التشريعية والمجتمع الدولي في سن قوانين تحفظ حقوق الانسان مع تشجيع الكفاءات والعقول والأيدي العاملة والخبرات البشرية في المجتمعات.

ووقف المشاركون الدوليون على التجربة البحرينية المتميزة والتي لها مكانة بارزة وطموح كبير في مجالات حقوق الانسان وسن القوانين والتشريعات في فكر ملك البحرين وحكومته، بجانب ما تقدمه السلطة التشريعية من مقترحات ورؤى في سن التشريعات وقوانين حقوق الانسان من منظور انساني وحضاري فاعل.

مسقط.. تستضيف اجتماع الأمانة العامة لإتحاد الصحفيين العرب

مسقط - وكالات :

○ وافق المكتب الدائم للاتحاد العام للصحفيين العرب بالاجماع على طلب جمعية الصحفيين العمانية استضافة اجتماعات الامانة العامة للاتحاد في مسقط خلال شهر ابريل من العام القادم.. جاء ذلك في ختام اجتماعات الأمانة العامة والمكتب الدائم للاتحاد بالقاهرة برئاسة ابراهيم نافع رئيس الاتحاد والذي شاركت فيه الجهة العمانية ممثلة في علي بن خلفان الجابري رئيس مجلس ادارة الجمعية وطالب بن سيف الضباري امين السر الى جانب ممثلين عن كافة الاتحادات والنقابات والجمعيات الاعضاء بالاتحاد.

جديد.. قديم الصهيونية..

توسيع هوة الفقر في قطاع غزة

□ اعتماد سياسة الفقر والافقار التي تقوم بها سلطات الاحتلال في فلسطين خاصة في قطاع غزة ليست بجديدة.. لكنها عادت مجدداً في القطاع عبر الحصار الحديدي تجاه هذه الرقعة «مليون ونصف المليون» الذين يعيشون في شريط ساحلي بمساحة «٣٦٠» كلم تزداد أوضاعهم الاقتصادية سوءاً على سوئه عبر سياسة الافقار وتعميقها بين السكان.

وأكثر ما يضرب الاقتصاد الفلسطيني الهش في غزة الاجراءات العسكرية «الاسرائيلية» المتشددة من حصار وقصف لبنى تحتية على شدة تواضعها.

وبحسب برنامج الغذاء العالمي فإن نحو مليون و١٠٠ ألف فلسطيني يشكلون نحو ٧٥٪ من اجمالي سكان القطاع يتلقون اليوم مساعدات غذائية من منظمات الأمم المتحدة، ويمنح برنامج الغذاء العالمي، الغذاء مرة كل شهرين لنحو ٢٥٢ ألف فلسطيني في غزة من غير اللاجئين، فيما تساعد وكالة الغوث نحو ٨٤٠ ألفاً منهم.

مسئولو الاغاثة الدولية يحذرون من خطورة الوضع الاقتصادي والمعيشي في قطاع غزة الذي ينذر بكارثة اذا ما استمرت حالة الحصار الاقتصادي واغلاق المعابر.

مسئولون محليون في القطاع حذروا أيضاً من خطورة مغبة اغلاق المعابر ومنع معظم المواد من الوصول الى القطاع.. لأن النقص الحاد في السلع الاساسية والمواد الخام وانعدام عملية التبادل التجاري، أحدث تشوهات وشللاً بالغاً في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.

الخلافات الدولية تلقي بظلالها على مساعي الدول الكبرى بخصوص النووي الإيراني

□ في ظل احتدام الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ملف ايران النووي وتداعياته على أكثر من صعيد، تعتزم القوى الكبرى الاجتماع في العاصمة البريطانية لندن هذا الاسبوع لمناقشة فرض عقوبات جديدة على ايران.

لكن سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي الذي زار طهران هذا الأسبوع، لا يرى في الأفق إمكانية توصل تجمع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، الى اتفاق موحد.. حيث ان العقوبات الاقتصادية من جانب واحد على ايران لا تساعد في الجهود الجماعية المتواصلة، في اشارة للإجراءات العقابية التي أعلنتها واشنطن الأسبوع الماضي.

من جانبه شدد الرئيس الإيراني أحمد نجاد لدى لقائه لافروف على استمرار البرنامج النووي الايراني تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.. الأمر الذي يتفق معه المسئول الروسي الذي يطالب طهران بمواصلة التعاون مع الوكالة الدولية لتوضيح أي غموض في البرنامج الايراني.

الصين والتي لها سياسة في هذا الملف لا يتفق والوجهة الأمريكية كانت قد تسببت منذ نحو أسبوعين في إلغاء اجتماع «خمسة + واحد» والذي كان مقرراً في برلين، رابطةً ذلك باحتجاجها أيضاً على اعتزام الكونجرس الأمريكي تكريم الزعيم الروحي للتبت الدلاي لاما. وتظل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تراوح حول الوجهة الأمريكية دون حسم واضح للأمر خاصة في ظل اصدار قرار ثالث محتمل في مجلس الأمن بفرض عقوبات أشد على طهران لرفضها تعليق تخصيب اليورانيوم.